الخلاف النّحوي في كتاب (عِلَل النَّحو) لابن الورّاق المتوفى ٣٨١ هـ

د. علي أكرم قاسم يحيى
معهد اعداد المعلمين / الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين .

و بعد :

الخلاف النحوي موضوع خصب في اللغة العربية إذ فيه إغناء كبير للمواهب فعنده تتفرع مسائل النحو وتتعدد وجهات النظر؛ إذ تتحفز الأفكار في التحليل و الاستنتاج والتنظير،وقد ضمّ كتاب (علل النحو) مجموعة من مسائل الخلاف النحوي ، ووجدنا مؤلف الكتاب أبا الحسن محمد بن عبد الله ابن الورّاق (ت ٣٨١ هـ) لم يقف من المسائل التي نقلها موقف الناقل إنّما كانت له توجيهاته،وترجيحاته، إذ ردّ بعض هذه الآراء مبينا ما يراه صحيحا فيها ، وجاء كل ذلك بأسلوب سهل ، فقد اعتمد المؤلف أسلوب السؤال و الجواب منهجا سار عليه في مؤلفه هذا الذي حوى مسائل نحوية ، و قواعد ، و أحكاما ، و أساليب ،و آراء متنوعة لنحاة بصريين و كوفيين ، فضلا عن الشواهد النحوية المتنوعة .

وعملي في هذا البحث انصبّ على تقصي مسائل الخلاف النحوي التي ذكرها ابن الوراق في كتابه موضوع البحث والوقوف عندها وقفة الدارس والمتقصي محاولا تفصيل القول فيها وإرجاع كل رأي إلى قائله ، فقد عرض ابن الوراق تلك المسائل باقتصاد واختصار؛ وهو ما اقتضته طبيعة كتابه (علل النحو) مع انّه قد عرض آراء النحاة ، وتعليلاتهم ، و خلافاتهم ،

وبالشواهد ، و التنبيهات ؛ ويبدوا لي أنّ مؤلفه حرص على أنْ لا تضيع الفائدة المرجوة منه لطلاب العلم ودارسيه في أغوار الاستقصاء الكبير للمسائل و الآراء .

١. الخلاف في علَّة رفع الفعل المضارع :

نقل لنا أبو الحسن ابن الوراق ارآء الكوفيين في علة رفع الفعل المضارع إذ نسب إلى الكسائي (. ١٨٩هـ) أنّ الفعل المضارع يرتفع عمّا في أوله من الزوائد ثمّ ردّ قول الكسائي هذا فقال (وأمّا قول الكسائي فظاهر الفساد ، ولأنّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجز أن يقع الفعل منصوبا ولا مجزوما ،وهي موجودة فيه ؛ لأنّ عوامل النصب لا يجوز أنْ تدخل على عوامل الرّفع ؛لأنّه لو دخل عليه لكان يجب أنْ يبقى حكمها فيؤدي إلى أنْ يكون الشيء مرفوعا منصوبا في حال ، وهذا محال..)[١] وبعد أنْ ردّ قول الكسائي هذا نجده يسرد لنا أيضا قولاً ينسبه للفراء (– ٢٠٧ هـ) بأنّ الفعل المضارع إنّما يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم مستحسنا إياه إذ يقول:(وأمّا الفراء فقوله أقرب إلى الصواب وفساده مع ذلك،وهو أنّه جعل النصب و الجزم قبل الرفع.)[٢]، ونسب المذهب المذكور إلى الفراء [٣] وهناك من نسبه إلى الكوفيين عامّة [٤]،والحق أنّ هذا المذهب قد تفرد به الفراء و تبعه بعض الكوفيين[٥]،إذ قال الفراء ، عند تفسيره لقوله تعالى : ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ[٦]:(رفعت :تعبدون ؛ لانّ دخول (أنْ) يصلح فيها ،فلمّا حذفت الناصب رفعت) [٧] أمّا شيخ الكوفيين الكسائي فيذهب إلى أنّ حروف المضارعة هي العاملة في الفعل المضارع الرفع [٨] على حين إنّ ثعلبا (ـ ٢٩١ هـ) يذهب إلى أنّ رافع الفعل المضارع إنّما هي المضارعة نفسها [٩].

أما جمهور البصريين فهم يذهبون إلى أنّ الفعل المضارع قد ارتفع بعامل معنوي وهو وقوعه في موقع يصلح للاسم [١٠] وقد خالف هذا المذهب من البصريين ابن مالك (ـ٦٧٢ هـ) و ابن الناظم (ـ ٦٨٦هـ) و ابن هشام (ـ ٧٦١ هـ) فاختاروا المذهب الكوفي في ذلك[١١] .

٢. العطف على موضع إنّ و لكنّ قبل تمام الخبر فيما لا يظهر فيه الإعراب :

من المسائل المختلف فيها هي جواز العطف على موضع (إنّ) و(لكنّ) إذا كان اسمهما مكنيا أو مبهما ، مثل قولنا : انّك وزيد ذاهبان ، و: إنّ هذا و عمرو منطلقان . فجمهور البصريين لم يجيزوا العطف في مثل هذا الموضع المذكور وعندهم إنّ ما ورد من ذلك إمّا أنْ يكون من باب الغلط [١٢] أو هو محمول على تأخير المعطوف أو على أنّ الخبر الموجود إنّما هو خبر المعطوف ، وخبر(إنّ) محذوف ،كل هذا التأويل ليتجنبوا أن يجتمع عاملان على معمول واحد [١٣] .

وقد نقل لنا ابن الوراق الخلاف في ذلك إذ ردّ قول الفراء في جواز العطف على موضع إنّ و لكنّ بما لا يتبين فيه الإعراب فقال :(وما ذكرناه من الحجة فيما يتبين فيه الإعراب ، لا يغير حكم العامل عن عمله بل حكمه فيها قائم) [١٤] .

وقد وقف الفراء عند تفسيره لقوله تعالى ﭽ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا □ □ □ □ ﭼ[١٥] على هذه المسألة فعدّ رفع (الصابئون) [١٦] على العطف على (الذين) ؛ لانّ (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه و نصبه و خفضه ، فلمّا كان إعرابه واحدا وكان نصب (إنّ) نصبا ضعيفا ، ضعفه أنْ يقع على الاسم ، ولا يقع على خبره جاز رفع (الصابئون). ولم يستحب (إنّ عبد الله و زيد قائمان) ؛ لتبين الإعراب في (عبد الله) [١٧] .

حجة الفراء في جواز العطف في مثل هذا الموضع هي عدم قبحه لعدم ظهور الإعراب في الاسم ، ولانّ الرافع لخبر إنّ ليس الناسخ إنّما هو المبتدأ أو اسمها ، فلا يحصل مع هذا اجتماع عاملين على معمول واحد .[١٨] ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الفرّاء قد اختلف في هذه المسألة مع شيخ الكوفيين الكسائي الذي كان قد أجاز العطف في مثل هذه المسألة سواء أ كان الاسم المعطوف عليه مما يظهر فيه الإعراب أم لا يظهر ، يقول الفرآء : (وقد أنشدونا هذا البيت[١٩] رفعا و نصبا :

فَمَن يَكُ أمْسَى بالمدينةِ رَحلُهُ فإنّي و قيَّاراً بها لَغريبُ

و(قيارٌ) ، وليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنّ عمراً و زيدٌ قائمان) ؛ لانّ(قيّار) قد عطف على اسم مكني ، والمكني لا إعراب له ،فسهل ذلك فيه كما سهل في الذين إذا عطف عليه (الصابئون) ، وهذا أقوى من الجواز من (الصابئون) ، لانّ المكني لا يتبين فيه الرفع من حال) [٢٠] ، هذا وانّ ثعلبا قد تابع الكسائي في هذا المذهب ففي إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ﴾[٢١] أجاز رفع (ملائكته) موافقا للكسائي [٢٢] ، كما نقل هذا المذهب عن هشام (ـ ٢٠٩ هـ) و أبي الحسن الاخفش (ـ ٢٢٥هـ) [٢٣]

إنّ النحاة البصريين يصرحون بأنّ الرفع في هذه المسألة قد ورد في قراءة سبعية متواترة، فضلا عن وروده عن العرب ثمّ يرفضون هذه القاعدة . ويمنعون القياس عليها ومستندين الى العلل العقلية معرضين عن دليل السماع ، والرأي السليم في ذلك أنْ تخضع القواعد النحوية للقرآن الكريم والأفضل الأخذ بقول الكوفيين استنادا إلى الوارد في السماع لتطرد القاعدة و توافق القراءة المتواترة السند .

٣. أصل الميم في (اللهمّ) :

من المسائل التي اختلف النحويون فيها ميم لفظة (اللهمّ) إذ إنّ مذهب الفراء أنّ كثرة الاستعمال من العرب هو السبب في ولادة هذه اللفظة فيقول متحدثا عن (اللهمّ) عند إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ﴾[٢٤] : (ونرى أنّها كلمة ضمّ إليها (أمّ) ، تريد : يا الله أُمَّنَا بخير ، أي اقصُدنا به ، فكثرت في الكلام ، فاختلطت ، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أمّ) لمّا تركت انتقلت إلى ما قبلها)[٢٥] .ومع أنّ الفراء يحتج لرأيه هذا بالقياس فيقول : (ولم نجد العرب زادت هذه الميم في نواقص الاسماء إلاّ مخففة ، مثل : الفم و ابنم و هم) [٢٦] إلاّ أنّ أبا الحسن بن الوراق ردّ قول الفرآء في (اللهمّ) قائلا : (و هذا القول ليس بشيء من وجهين ؛ احدهما : انّه يستحسن أنْ يقال : يا الله أُمَّنا منك بخير ، فتاتي بـ (يا) في أول الكلام ،و (أُمّنا) في آخره ،ولو كان على ما قال الحسن : يا اللهمّ اغفر لي ، فلمّا قبح الجمع بين الميم و(يا) علمنا أنّ الامر فيها على ما ذكرناه دون ما ذكره ، و الوجهة الثاني : انّه

مستحسن : اللهم أُمّنا منك بخير ، فلو كانت الميم المراد بها ما ذكر لحصل في الكلام الذي ذكرناه تكرارا ، والتكرار مستقبح ، وحُسن استعماله دليل على فساد ما قال ان شاء الله) [٢٧] وقد نسب مذهب الفرآء إلى ثعلب أيضا [٢٨] .

أمّا جمهور البصريين فمذهبهم في هذا مختلف فهم يرون أنّ الميم في (اللهم) انّما جاءت عوضا عن حرف محذوف هو حرف النداء ، وعندما يواجهون النصوص التي استشهد بها الكوفيون احتجاجا على مذهبهم الذي تجتمع فيها الميم مع حرف النداء (يا) كقول الشاعر[٢٩]:

إنّي إذا ما حَدثٌ ألمَّا أقولُ يا اللهُمّ يا اللهُمّا

فإنّهم يقولون إنّ تلك النصوص شاذّة [٣٠].

٤ . منع تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف إذا كانت من اسم ظاهر :

ذكر أبو الحسن بن الوراق رأي الفراء في منع تقديم الحال على عامله إذا كانت من اسم ظاهر ، نحو : ضاحكا جاء زيد . وذكر لنا أبو الحسن بن الوراق علة المنع وهي : لانّ في (ضاحك) ضميرا يعود إلى (زيد) ، ثم ردّ هذا المذهب فقال : (وهذا ليس بشيء عندنا ، لانّ الضمير إذا تعلق باسم ،و كان ذلك الاسم مقدما على شريطة التأخير ، جاز تقديمه كقولك : ضرب غلامه زيد ؛ لانّ المفعول شرط ان يقع بعد الفاعل ، فكذلك حكم الحال)[٣١].

وقيل إنّ الكوفيين جميعا قد وافقوا الفراء على مذهبه هذا[٣٢] ، ونقل البعض عنهم أنّهم يمنعون التقديم على صاحب الحال الظاهر دون الضمير[٣٣] .

أمّا البصريون فهم يجيزون تقديم الحال مطلقا إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا [٣٤] .

٥. (كلا) مثنى و ليس مفردا :

اختلف النحويون من البصريين و الكوفيين في (كلا) هذه فهي عند البصريين مفرد لفظا مثناة في المعنى[٣٥].

أمّا عند الكوفيين ف (كلا) مثناة لفظا ومعنى ، فالفراء عند تفسيره لمعنى قوله تعالى : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[٣٦] بيّن هذا المذهب في (كلا) فقال : (... ولم يقل (آتتا) لان (كلتا) ثنتان لا يفرد واحدتهما ، واصله (كلّ) كما تقول للثلاثة :كلّ ، فكان القضاء أنْ يكون للثنتين ما كان للجمع ، لا أنْ يفرد للواحد شيء ، فجاز توحيده على مذهب كلّ) ثمّ يقول في الموضع نفسه : (وقد تفرد العرب احدى (كلتا) ، وهم يذهبون بإفرادها ، إلى اثنتيها ، أنشدني بعضهم :

في كلت رجليها سُلامي واحد كلتاهما مقرونة بزائد

يريد بكلت :كلتا ، والعرب تفعل ذلك أيضا في (أيّ) فيؤنثون و يذكرون و المعنى للتأنيث) [٣٧] . وقد وافق أبو بكر بن الانباري (– ٣٢٨ هـ) الفراء في القول بهذا المذهب إذ يقول : (الألف في (كلا و كلتا) ألف تثنية ، فجعلت بالألف مع الظاهر في كل حال ، لأنّها لا ينفرد لها واحد على صحته ، فكانت بمنزلة الاسم الواحد ، وقد افرد بعض الشعراء واحدا ، وهو مما لا يلتفت إليه) [٣٨] .

وقد نقل لنا أبو الحسن بن الوراق هذا الخلاف إذ فصل القول في مذهب الفراء من الكوفيين في أنّ (كلا) مثنى مأخوذة من (كلّ) ، وأنّها خففت اللام فيها و زيدت الألف للتثنية ، ناقلا بيت الشعر الذي احتج به الفراء على صحة مذهبه المذكور في إفراد (كلا) ؛ وبعد هذا كلّه ردّ قول الفراء قائلا : (وهذا القول ليس بشيء ، وذلك لأنّه لو كان مثنى لوجب أنْ تنقلب ألفه في الجرّ و النصب ياءً مع الاسم المظهر ، فلمّا وجدناه بالألف في جميع الإعراب علمنا أنّ ألفه ليست للتثنية ، ومن جهة المعنى فانّ معنى (كلا) مخالفا لمعنى (كلّ) ؛ أنّ (كل) للإحاطة و (كلا) تدل على شيء مخصوص ، فعلمنا أيضا في المعنى انّه ليس احدهما مأخوذا من الآخر ، و إنّما حذف الشاعر الألف من (كلتا) للضرورة ، وقدر أنّها زائدة ، وما يكون ضرورة لا يجوز أنْ يجعل حجة) [٣٩] .

٦. إيّاي ، و إيّاك ، و إيّاهُ :

نقل لنا ابو الحسن بن الوراق الخلاف في هذا الموضع اذ بيّن قول أهل الكوفة[٤٠] اذ يرون في إيّاي ، و إيّاك ، و إيّاه بأنّ (الكاف و الهاء و الياء) أسماء ،و (أيّا) عمدتها و نقل استدلالهم على ذلك بلحاق التثنية و الجمع لما بعد (أيّا) ،ولزومها لفظا واحدا ، ثمّ ردّ هذا المذهب الكوفي بقوله : (وهذا القول ظاهر السقوط ، وذلك انّه لا يجوز ان يبني الاسم منفصلا على حرف واحد ، فلذلك لم يجز أنْ يُقدّر هذا التقدير ، ويدل على فساد قولهم أيضا انّه لا يجوز أنْ تكون الكلمة تبعا لأقلها ، لانّ ذلك نقص ما يبنى عليه الكلام ، وليس احتجاجهم بلحاق التثنية الجمع لما بعد (ايّا) ممّا يدل على أنّها هي الأسماء) [٤١] . وقد نسب مكي بن أبي طالب (–٤٣٧ هـ) هذا الرأي إلى ابن كيسان (– ٢٩٩ هـ) [٤٢] ، ونسبه السيوطي (–٩١١هـ) إلى الفراء [٤٣] ، وقيل : إنّ بعض الكوفيين يرى أنّ (أيّا) مع ما بعدها اسم واحد[٤٤].

وقيل إنّ جمهور البصريين يرون أنّ (إيّا) هي الضمير ، وما يلحقها من حروف لا موضع لها من الإعراب ، مهمتها إيضاح المراد من (إيّا) متكلما أو مخاطبا أو غائبا [٤٥] ، إلاّ أنّ للخليل (– ١٧٥ هـ) رأياً يختلف عن قول البصريين ، و يقترب بعض الشيء من مذهب الكوفيين ، وهو أنّ (أيّا) ضمير مبهم و أنّ اللواحق به إنّما هي ضمائر متصلة ، أضيفت (أيّا) إليها ،وقد استدل الخليل على رأيه بما سمع عن العرب أنّها تقول : إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه و إيّا الشّوابِّ .إذ أضيفت (إيّا) إلى غير هذه الضمائر ؛ أي إلى اسماء ، مما يدل على أنّ تلك اللواحق اسماء[٤٦].

وتابع الخليل في رأيه هذا المازني (– ٢٤٧ هـ) و ابن مالك (– ٦٧٢هـ) [٤٧] ، أمّا سيبويه فعنده (إيّا) اسم لا ظاهر و لا مضمر ، بل مبهم ، و اللاحق به لا موضع له من الإعراب ، إنّما جيء به كناية عن المخاطب أو الغائب أو المتكلم [٤٨] . على حين يذهب الزجاج إلى أنّ الضمائر هي اللواحق ، وهو بهذا يوافق الفراء ، إلاّ أنّه يخالفه في أنّ (أيّا) اسم ظاهر مضاف إلى تلك الضمائر ، وليست عمادا لها [٤٩] .

٧. العامل في المفعول به :

اختلف النحويون في العامل في المفعول به ، فالبصريون يرون أنّ العامل في المفعول به هو الفعل وحده ؛ ويحتجون على ذلك بانّ العمل قد ثبت له أولا [٥٠] . على حين يذهب الكوفيون غير هذا المذهب ، وقد نقل لنا أبو الحسن بن الورّاق ما يشير الى هذا إذ أشار إلى أنّ بعض الكوفيين – دون أنْ يحدد لنا من هم هؤلاء البعض – يرون أنّ العامل في المفعول به هو الفعل و الفاعل معا ، ثمّ يرد على هذا الرأي الذي نسبه لبعض الكوفيين قائلا : (وهذا خطأ؛ لانّ الفعل قد استقر انّه عامل في الفاعل ، فيجب أيضا أنْ يكون هو عاملا في المفعول ؛ لانّ الفاعل بمجرده لا يصح أنْ يعمل في المفعول ، فإذا استقر للفعل العمل ، لم يجز أنْ يضيف إليه في العمل ما لا تأثير له في هذا الباب ، إذ كان زيدٌ و عمرو ، وما اشبههما لا يصلح أنْ يعملا في غيرهما من الاسماء ؛ لأنّه لم يكن المفعول فيه أولى بالعمل من العامل فيه ، إذ هما مشتركان في الاسمية) [٥١] ، وهذا الذي ذكره ابن الوراق هو ما ذهب إليه الفرّاء من الكوفيين ، أما هشام الضرير(٢٠٩ هـ) فيرى أنّ الفعل رفع الفاعل و الفاعل هو وحده نصب المفعول به [٥٢] ، وقد نسب إلى خلف الأحمر(١٥٧ هـ) أنّه قال : (إنّ المعنى و المخالفة هما العامل في المفعول به) [٥٣] .

٨. إدخال الألف و اللام في الأسماء الثلاثة في مثل : الخمسة العشر الدرهم :

بين لنا أبو الحسن بن الورّاق الخلاف النحوي في هذه المسألة اذ ردّ على الرأي القائل بجواز إدخال الألف و اللام إلى الاسماء الثلاثة في مثل قولنا : عندي الخمسة العشر الدّرهم . وقد نسب هذا الرأي إلى بعض الكوفيين ، والحق انّه مذهب الفرآء ، صرح به في أثناء تفسيره لقوله تعالى : چ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ چ [٥٤] . فقال : (ويجوز ما فعلت الخمسة العشر ، فأدخلت عليها الألف و اللام مرتين ؛ لتوهم انفصال ذا من ذا في حال ، فان قلت : الخمسة العشر لم يجز ؛ لانّ الأول غير الثاني ، ألا ترى أنّ قولهم : ما فعلت الخمسة الأثواب لمن أجازه تجد الخمسة هي الأثواب و لا تجد العشر الخمسة لذلك لم تصلح إضافته بألف و لام) [٥٥] ،فعلة دخول الألف و اللام على

العدد كلّه عند الفراء هي أنّ العشرة ليست هي نفس الخمسة ، وهو أيضا يجيز إدخال الألف و اللام على التمييز قال الفراء : (وان شئت أدخلت الألف و اللام في (الدرهم) الذي يخرج مفسرا فتقول : ما فعلت الخمسة العشر الدرهم) [٥٦] ، أمّا البصريون فيمنعون ذلك ويحتجون بأنّ المميز واحد يدل على جمع ، فإذا كان معروفا لم يكن فيه هذا المعنى [٥٧] ، وقد نسب هذا المذهب . أي تعريف الاسماء الثلاث . إلى الكسائي شيخ الكوفيين [٥٨]، كما نسبه العديد من العلماء إلى الكوفيين عامّة [٥٩] ، وقيل : إنّ الاخفش (ـ٢١٥هـ) من البصريين أجاز أيضا تعريف الاسمين الأول و الثاني فقط [٦٠].

٩ . عدم جواز رفع الاسم بعد (حتى) إذا لم يكن قبله فعل يعود إليه الجار و المجرور :

نقل لنا أبو الحسن بن الورّاق بعض الخلاف في حتى عندما وقف على قول الفرزدق[٦١] :

فوا عجباً حتى كُلَيبٌ تسُبُّني كَأنّ أبَاها نهشَلٌ أو مُجَاشعُ

فهو لم يجز جر كليب إلاّ بعد ذكر لفظ (السّب) قبل (حتى) ، أي : يا عجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني ، اذ يجد الجار و المجرور بذلك ما يتعلق به قال ابن الورّاق: (وقد اجاز الخفض فيه اهل الكوفة ، وحملوا الكلام على المعنى ، و الأجود قولنا : لأنّ اللفظ له حكم ، و ليس كل ما جاز على المعنى يجوز على العطف فاعرفه) [٦٢] .

وانّ (حتى) هذه في قول الفرزدق عند سيبويه إنّما هي حرف من حروف الابتداء بمنزلة (إذا) وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين [٦٣] ، أمّا الاخفش و ابن مالك فقد تابعا الكوفيين في أنّ (حتى) جارّة [٦٤] ، ومع أنّ القول بانّ (حتى) جارة مذهب ينسب إلى الكوفيين الاّ أنّ الفراء عند إعرابه لقوله تعالى : چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ چ[٦٥] يجيز في إعرابه لـ (حتى) وجهي الرفع و الخفض ، بل يقف على قول الفرزدق المذكور آنفا فيرى أنّ الرفع في (كليب) جيد ، ويقدمه على الخفض ؛ إذ يقول : (وأمّا قول الشاعر :

فيا عجبا حتى كليب تسبني كأنّ أباها نهشل أو مجاشع

فانّ الرفع فيه جيّد ، وان لم يكن قبله اسم ، لانّ الأسماء التي تصلح بعد حتى منفردة ، انّما تأتي في المواقيت ، كقولك : أقم حتى الليل . ولا تقول : اضرب حتى زيد . لأنّه ليس بوقت ، فلذلك لم يحسن افراد زيد و اشباهه فرفع بفعله ، فكأنّه قال : يا عجبا أتسبني اللئام حتى يسبني كليبيٌّ ، فكأنّه عطفه على نيّة اسماء قبله ، والذين خفضوا توهموا في كليب ما توهموا في المواقيت ، وجعلوا الفعل كأنّه مستأنف بعد كليب ، قال : قد انتهى به الأمر إلى كليب ، فسكت ، ثمّ قال تسبني) [٦٦]

١٠. جواز النصب على إضمار (أنْ) المصدرية :

اورد لنا أبو الحسن بن الورّاق هذا الخلاف عندما وقف على قول طرفة [٦٧] :

أَلا أيُّها الزّاجِري أَحْضُر الوَغَى أنْ اَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنْتَ مُخلِدِي

اذ نقل لنا رأياً نسبه إلى الكوفيين ، وهو جواز نصب الفعل المضارع باضمار (أنْ) بعد الفاء ، ونقل وجه جوازهم لذلك فقال بعد أنْ اختار في البيت المذكور سابقا وجه الرفع في (احضر) وهو وجود دليل على (أنْ) المحذوفة ؛ إذ عطف (أنْ اشهد اللذات) عليها ، وبين انه إذا لم يكن في الكلام (أنْ) تنعطف على المضمر،فهو غير جائز إذ قال:(فالوجه الرفع في(أحضر) ، لأنّ (أن) موصولة بالفعل، ولا يجوز حذف الموصول وتبقية الصلة،ومع ذلك فهي عامل ضعيف،لأنه حرف من الحروف،ولا يجوز أنْ تعمل الحروف مضمرة ، وقد أجازوا النصب فيه ، ووجه جوازه إظهار (أنْ) في آخر البيت ، وهو قوله : وأنْ أشهد اللذات فصارت (أنْ) في هذا الموضع كالعوض من المحذوف . وأما إذا لم يكن في الكلام (أنْ) تنعطف على المضمرة ، فهو غير جائز. والكوفيون يجيزون مثل هذا،يجعلون هذا مثل (أنْ) بعد الفاء في الجواب ، إنْ شاء الله) [٦٨] . وانّ البصريين لا يجيزون النصب لـ (احضر) في هذا البيت [٦٩] ، والعلة عندهم أنّ الأفعال في أصل وضعها لا يدخلها إعراب إلا المضارع فيُرْفع ، ويُنْصب ، وَيُجْزم، لمشابهته للأسماء ؛ إذ يقع موقعها و يؤدي معانيها . والأصل أنْ لا يعمل في الأفعال شيء لذا لزم إذا عمل في المضارع ناصب ، أو جازم أنْ لا يضمر عامل الفعل [٧٠] .

وكذلك فانّ عوامل الأفعال عندهم أضعف من عوامل الأسماء ، وعلة ذلك عندهم : أنّ الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها ، كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة . وإنْ كانت الأفعال أقوى في ذلك . ولذا كان الأصل أنْ لا يعمل في الأفعال شيء ؛ لأنّ الإعراب لا يكون إلا بعامل، وعلى هذا فإذا جعل لها عوامل تعمل فيها لزم أنْ يجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى مالا نهاية [٧١].

أمّا الكوفيون فقد أجازوا حذف (أنْ) من غير عوض بالفاء أو الواو أو غيرهما ، وكلام ابن الوراق السابق الذكر يوحي بانّ الكوفيين يجيزون الإضمار دون ذكر دليل في الكلام على المضمر إلاّ أنّ الفراء قال معقبا على بيت طرفة السابق ذكره : (ألا ترى أنّ ظهور (أنْ) في آخر الكلام يدل على أنّها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام ، وقد حذفها) [٧٢].

وليس في كلامه هذا دليل على زعم ابن الوراق ، أمّا أبو بكر بن الانباري فانّه لم يصرح بجواز الحذف دون دليل لكنّه و بعد ذكره لبيت طرفة السابق روى بيتين من الشعر استشهد بهما على حذف (أنْ) ، ولم يكن فيهما دليل على (أنْ) بعد حذفها ؛ فقال : (قال الشاعر:

وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد شفيعا إليه غير جود يعادله

وقال الآخر :

ألا ليتني متُّ قبل أعرفكم وصاغنا صيغةً ذهبا

أراد : (قبل أنْ أعرفكم) ، أراد في البيت الأول (وهم رجال أنْ يشفعوا) [٧٣] ،وأمّا ثعلب من الكوفيين فقد عدّ كل هذا من الشواذ [٧٤] ، ووافقه في هذا ابن عقيل (٧٩٦هـ) [٧٥].

هوامش البحث :

(١) علل النحو : ١٥٤

(٢) المصدر نفسه : ١٥٤

(٣) = شرح المفصل: ٧ / ٢ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ /١٢ ، وقطر الندى وبل الصدى : ٥٧ .

(٤) = توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٤ / ١٧٢. ١٧٣ ،و شرح ألفية ابن مالك لابن حجر : ٤ / ١١٣. ١١٤ .

(٥) = الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٩.

(٦) سورة البقرة : ٨٣

(٧) معاني القرآن : ١ / ٥٣ .

(٨) = شرح القصائد السبع الطوال : ٤٩ . ٥٠ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٥١، و شرح المفصل ٧ / ١٢ ، و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤ / ١٧٣ ،و منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ / ٢٨١ . ٢٨٢ .

(٩) = توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٤ / ١٧٣، و شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٢ / ٩١٧ ، و همع الهوامع : ١ / ١٦٤ ، و منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ / ٢٨٢ .

(١٠) = الكتاب : ٣ / ١٠.٩ ، و المقتضب : ٢ / ٥ ، و اللمع : ٢١٥ ، و المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٢١ ، و شرح عيون الإعراب : ٧٦ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٥١ . ٥٥٢ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٢ ، والمقرب : ٢٥٨/٢.١ .

(١١) = شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥١٩ ، و تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٢٨ ، و شرح ابن عقيل : ٢ / ٣١٤ ، و قطر الندى و بل الصدى : ٥٧ .

(١٢) = الكتاب ٢ / ١٤٤.

(١٣) = معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ١٩٣ ، و أخبار أبي القاسم الزجاجي : ٢٦ ، و إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٤٥ ، و المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٤٤٩ ، و شرح المفصل : ٨ / ٦٨ ، و شرح ابن عقيل : ١ / ٣٧٦ ، و شرح ألفية ابن مالك لابن جابر : ٢/ ٤٥.٤٣ .

(١٤) علل النحو : ١٩٣

(١٥) المائدة : ٦٩ .

(١٦) قرأها بالواو الجمهور امّا القرآءة بالياء فهي لأبي بن كعب : ينظر الكتاب : ١/٢٩٠ ، و الكشاف : ٣٠٢

(١٧) = معاني القرآن : ١ / ٣١٠.٣١١

(١٨) = معاني القرآن و إعرابه للزجاج : ١٩٢/٢ ، و شرح المفصل : ٦٩/٨ ، و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٣٤٨.٣٤٧/١ ، و منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : ٨١ ، و المنهج السالك إلى مقاصد ألفية ابن مالك : ١٢٧.١٢٦ .

(١٩) البيت لصابئ بن الحارث البرجمي ، ينظر : الأصمعيات : ١٨٤ ، و الأنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٢/١

(٢٠) معاني القرآن : ٣١١/١، وينظر أعراب القرآن للنحاس : ٦٤٥/٢ ، و شرح المفصل : ٦٩/٨

(٢١) الأحزاب : ٥٦

(٢٢)= مجالس ثعلب : ٢٦٢/١ .

(٢٣)= إعراب القرآن للنحاس : ١٥٠/١ ، و شرح المفصل : ٦٩/٨ ، وارتشاف الضرب : ١٥٩/٢ .

(٢٤) آل عمران : ٢٦

(٢٥) معاني القرآن : ٢٠٣/١ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس : ٣١٨/١، و شرح المفصل : ١٦/٢

(٢٦) معاني القرآن : ٢٠٣/١

(٢٧) علل النحو : ٤٢٣ .

(٢٨) = الزاهر في معاني كلمات النّاس : ١٤٦/٢.

(٢٩) البيت لأمية بن أبي الصلت ،ينظر : معجم شواهد العربية ، ونسب إلى أبي خراش الهذلي في المقاصد النحوية : ٢١٦/٤

(٣٠) = الكتاب ٣١٠/١ ، و معاني القرآن و إعرابه : ٣٩٤/١ ، و إعراب القرآن للنحاس : ٣١٩/١ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٣.١٩٠/١، و شرح المفصل : ١٦/٢ ، و شرح ابن عقيل : ٢٦٥/٢ .

(٣١) علل النحو : ٢٣٩

(٣٢)= الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥١/١ ،و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٣٧/٣ ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ١٦٩.١٦٥ .

(٣٣) = المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ٢٣٢ .

(٣٤) = اللمع : ١٣٥ ، و شرح المفصل : ٥٧/٢ ، و شرح ابن عقيل : ٦٤٧/١ .

(٣٥) = معاني القرآن و إعرابه للزجاج : ٢٨٥.٢٨٤/٣ ، و إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٥.٢٧٤/٢ ، و شرح المفصل : ١٣٠/٢ ، و مغني اللبيب : ٢٠٣/١ .

(٣٦) الكهف : ٣٣.

(٣٧) معاني القرآن : ١٤٢/٢ .

(٣٨) المذكر و المؤنث : ٢٩٥/٢ .

(٣٩) علل النحو : ٢٥٢.٢٥١ .

(٤٠) = الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٥٩/٢ .

(٤١) علل النحو : ٢٧٣ .

(٤٢) = مشكل إعراب القرآن : ٦٩/١ .

(٤٣) = شرح المفصل : ٩٨/٣ ، و همع الهوامع : ٦١/١ .

(٤٤) = إعراب القرآن للنحاس : ١٢٣.١٢٢/١ ، شرح الرضي على الكافية : ١٣/٢ .

(٤٥) = المصدرين نفسيهما .

(٤٦) = الكتاب : ٢٧٩/١ ، و إعراب القرآن للنحاس : ١٢٣/١ .

(٤٧) = شرح المفصل : ١٠٠/٣ .

(٤٨) الكتاب : ٣٥٥/٢ ، و ينظر شرح المفصّل : ٣م١٠١ .

(٤٩) معاني القرآن و إعرابه : ٤٨/١ ، و ينظر شرح المفصّل : ١٠٠/٣ .

(٥٠) = الكتاب : ٣٣/١-٣٤ ، و شرح عيون الإعراب : ١٢٦

(٥١) علل النحو : ٢١٢

(٥٢) = معاني القرآن للفراء : ٤٠٤/١ ، و شرح عيون الإعراب : ١٢٧ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٨/١ ، وشرح جمل الزجاج : ١٦٦/١ ، و شرح الرضي على الكافية : ٣٣٥/١ ، و تذكرة النحاة : ٤٣١ ، و همع الهوامع : ١٦٥/١ .

(٥٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، و ينظر : تذكرة النحاة : ٤٣١ ، و همع الهوامع : ١٦٥/١ .

(٥٤) يوسف : ٤

(٥٥) معاني القرآن : ٣٣/٢.

(٥٦) المصدر نفسه : ٣٣/٢

(٥٧) = إعراب القران للنحاس : ١٢٢/٢ ، و شرح المفصل : ٣٣/٦.

(٥٨) = إصلاح المنطق : ٣٠٢ .

(٥٩) = إعراب القرآن للنحاس : ١٢/٢، و الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣١٢/١ ، و منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : ٣٣ ، و توضيح المقاصد و المسالك بشرح الفية ابن مالك : ٢٦٥/١و ٢٦٥/٢ ، و شرح ابن عقيل : ١٨٣/١ .

(٦٠) = شرح المفصل : ٣٣/٦.

(٦١) ديوانه : ٤١٩/١ .

(٦٢) علل النحو :٤٠٦.

(٦٣) = الكتاب : ٤١٣/١ ، و معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨٦/١ ، وشرح المفصل : ١٩/٨ ، و مغني اللبيب : ١٢٩/١ .

(٦٤) = مغني اللبيب : ١٢٩/١.

(٦٥) سورة البقرة : ٢١٦.

(٦٦) معاني القرآن : ١٣٨/١.

(٦٧) البيت من معلقة طرفة ينظر ديوانه:٤٦ وفيه يروى (أَلا أَيُّهَذا اللائِمي) ، و خزانة الأدب : ٥٩٤/٣.

(٦٨) علل النحو : ٢٩٣

(٦٩)= الكتاب :٩٩/٣،و المقتضب : ١٣٥/١، و المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٩/١ و ١٠٥٩/٢، و الإنصاف في مسائل الخلاف :٥٦٠/٢ .

(٧٠) = الأصول في النحو: ١٧٦/٢

(٧١)= المقتضب :٨٠/٤ ، و الأنصاف في مسائل الخلاف : ٥٦٢/٢

(٧٢) معاني القرآن :٢٦٥/٣، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٧٠٧/٣. ٧٠٨ .

(٧٣) شرح القصائد السبع الطوال : ١٩٣ .

(٧٤) = مجالس ثعلب : ٣٨٣/١. ٣٨٤ .

(٧٥) = شرح ابن عقيل : ٣٦٢/٢ .

ثبت المصادر والمراجع

١. أخبار أبي القاسم الزجاجي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، (ـ ٣٣٩ هـ) ، تح د . عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد للنشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨٠ م .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي (ـ ٧٤٥ هـ) ، تح د . مصطفى احمد النّمّاس ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م .

٣. إصلاح المنطق ، ليعقوب بن إسحاق بن السّكيت ، (– ٢٤٥ هـ) ، تح احمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ ، ١٩٥٦ م .

٤. إعراب القرآن ، لأبي جعفر احمد بن محمد النّحاس ،(– ٣٣٨ هـ) ، تح د . زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٠ م .

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (– ٥٧٧ هـ) ، تح د . محيي الدين عبد الحميد إبراهيم ، الموصل ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (– ٥٧٧ هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، (د . ت) .

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ـ ٧١٦ هـ) و معه (عدة السالك إلى تحقيق ...) لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٥ ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٧ م .

٨. تذكرة النحاة ، لمحمد بن يوسف الغرناطي (– ٧٥٤ هـ) ، تح عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

٩. تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن مالك (– ٦٧٢ هـ) تح محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة ،١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨م.
١٠. توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لبدر الدين الحسن بن ام قاسم المرادي (– ٧٤٩ هـ) ، تح عبد الرحمن علي سليمان ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٧٩م.
١١. خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للرضي الاسترابادي ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (– ١٠٩٣ هـ) ، تح عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩ م .
١٢. ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦ م .
١٣. ديوان طرفة بن العبد ، تح ، فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ط١، ١٩٦٩
١٤. الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري (–٣٢٨ هـ)، تح د – حاتم صالح الضامن ، ط ٢ ، بغداد ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٠ م .
١٥. شرح ابن عقيل (–٧٩٦ هـ) على ألفية ابن مالك (– ٦٧٢ هـ) ومعه كتاب منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١٤ ، دار التربية للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤ م .
١٦. شرح الفية ابن مالك،لأبي عبد الله محمد بن احمد جابر الأندلسي(– ٧٨٠ هـ) تح ، د – عبد الحميد السيد محمد عبد الرحمن ، ط ١ ، القاهرة، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠م.
١٧. شرح جمل الزجاجي ،لابن عصفور الاشبيلي ، (ـ ٦٦٩ هـ) ، الشرح الكبير تح، د – صاحب أبو جناح ،دار الكتب لطباعة و النشر ، الموصل ،١٤٠٢ هـ،١٩٨٢ م .
١٨. شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاسترابادي ، (– ٦٨٦ هـ) ، تح د – احمد مطلوب ، دار إحياء التراث ، بغداد ،١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .
١٩. شرح عيون الإعراب ، لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي ، (– ٤٩٧ هـ) ، تح د – حنا جميل حداد ، ط ١ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥م .

٢٠. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، (– ٣٢٨ هـ) ، تح عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، ١٣٨٣ هـ ، ١٩٨٦ م .
٢١. شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش النحوي ، (– ٦٤٣ هـ) ، عالم ، بيروت ، (د . ت) .
٢٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله بن عيسى السلسيلي ، (ـ ٧٧٠ هـ) ، دراسة و تح د . الشريف عبد الله علي الحسيني ألبركاتي ، ط ١ ،دار الندوة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٧ م .
٢٣. علل النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق ، (ت ٣٨١ هـ) ، تح و دراسة د . محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ م .
٢٤. قطر الندى و بل الصدى ، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، (. ٧٦١ هـ) ، ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٩ ، مطبعة السعادة ، مصر ،١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م .
٢٥. الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه ، (ـ ١٨٠ هـ) ، تح عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م .
٢٦. الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري (ـ ٥٣٨ هـ) ، اعتنى به و علق عليه و خرج هوامشه خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢م.
٢٧. اللمع في اللغة ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (٣٩٢ هـ) ، تح حامد المؤمن ، ط ١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .
٢٨. مجالس ثعلب ، لأبي العباس احمد بن يحيى ثعلب ، (ـ ٢٩١ هـ) ، تح عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦٠ م .
٢٩. المذكر و المؤنث ، لأبي محمد بكر بن القاسم الأنباري (ـ ٣٢٨ هـ) ، تح د طارق عبد عون الجنابي ، ط٢ ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

٣٠. مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي (_ ٤٢٧ هـ) ت.د حاتم صالح الضامن ، ط ٢، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م٠
٣١. معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ، (. ٢٠٧ هـ) ، تح د أحمد يوسف نجاتي ، مطبعة العاني المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥ م .
٣٢. معاني القرآن وإعرابه،لأبي اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، (ة . ٣١١هـ) ، شرح و تح د عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .
٣٣. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، اعداد د إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .
٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري ، (– ٧١٦ هـ) ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة العاني،القاهرة،(د . ت).
٣٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، بدر الدين العيني (ـ ٨٥٥ هـ) ، على هامش خزانة الأدب ، بيروت ، دار صادر ،(د . ت)
٣٦. المقتصد في شرح الإيضاح ،لعبد القاهر الجرجاني ، (ـ ٤٧١ هـ) ، تح د –كاظم بحر المرجان ، المطبعة الوطنية الأردن ، دار الرشيد العراقية ، ١٩٨٢ م .
٣٧. المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، (ـ ٢٨٥ هـ) ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب،بيروت،(دت) .
٣٨. المقرب ، لعلي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي ، (ـ ٦٦٩ هـ) ، تح احمد عبد الستار الجواري ورفيقه ،مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦ م .
٣٩. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني ، (. ٩٢٩ هـ) ، ومعه (حاشية علي بن محمد الصبان) ، ط ١ ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ ، ١٩٤٧ م .
٤٠. المنهج السالك الى مقاصد الفية ابن مالك ، لمحمد أمين بن خيرا الله العمري الموصلي ، (ـ ١٢٠٣ هـ) ، تح عبد الجبار احمد صالح السندسي ، رسالة دكتوراه ،جامعة الموصل، ١٤١٨ هـ .

٤١. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لاثير الدين محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي ، (. ٧٤٥ هـ) ، تح سدني جليزر ، شيكاغو ، ١٣٦٧ هـ ، ١٩٤٧ م .
٤٢. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين بن ابي بكر السيوطي ، (. ٩١١ هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د . ت) .